

اختلاف رواية الحديث النبوي في الجموع من خلال الجامع الصحيح للبخاري دراسة صرفية

د. مصطفى كامل أحمد

مدرس

جامعة الأنبار ، كلية الآداب ،

قسم اللغة العربية

د. محمد جاسم عبد

أستاذ مساعد

جامعة الأنبار ، كلية التربية

قسم اللغة العربية

يتناول هذا البحث إيضاح مظهر من مظاهر الاختلاف في رواية الحديث النبوي تتصل باختلاف الجموع ، وبيان طبيعة ذلك الاختلاف من خلال كتاب الجامع الصحيح للبخاري ، ومحاولة توجيه مثل هذه الاختلافات وتعليلها على ما تقتضيه مذاهب العرب في الخطاب . فالبحث مساهمة متواضعة في بيان جانب من هذه القضية .

This research clarified the manifestation of the difference in the modern novel Alnaboubi relate to different crowds and a medical statement to you the difference through the book " AL- Jameh AL- Saheeh lil bukhary " and try to guide and analysis of such differences as required by the doctrines of the Arabs in speech . They speak a modest contribution in statement side of this issue .

تمهيد

مظاهر الاختلاف في رواية الحديث النبوي ، وطبيعة اختلاف الجموع في الجامع الصحيح للبخاري .

من المعروف أن الأصل في رواية الحديث الشريف أن يؤدّيه الراوي كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ينقله عن سمعه منه بهذا اللفظ حتى آخر الإسناد ولمّا كان الناس متفاوتين في ملكة الحفظ فقد نشأ الخلاف في مسألة الرواية بالمعنى ، فشدد قوم في منع الرواية بالمعنى ذهاباً إلى الأصل وهو النقل باللفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخص من رخص منهم بشروط وقيود شديدة^١ تضمن الحفاظ على الحديث ، وتمنع من تطرق الفساد والتحريف واللحن إليه^٢ .

ولا شك في أن تسويغ الرواية بالمعنى في الحديث قد أدى إلى نشوء روايات عديدة في بعض الألفاظ في قسم من الأحاديث النبوية المروية بالمعنى ، وأن المنتبِع لأمثال هذه الأحاديث يجدها لا تكاد تخرج من حيز الجواز اللغوي ، ولعل سبب ذلك يعود إلى أن اللذين رووا هذه الأحاديث كانوا ممن يحتج بكلامهم .

ومما لا ريب فيه أن الحديث النبوي يعدّ مصدراً أصيلاً من مصادر دراسة اللغة العربية ، ويعد الاختلاف في رواياته ميداناً واسعاً للدراسات اللغوية عامةً ومنهلاً ثراً في إثرائها ؛ لأن الروايات المتعددة التي يُروى بها الحديث تجعل كل رواية شكلاً إعرابياً أو وجهاً لفظياً يختلف عن غيره ، بحيث ينشأ عن هذا الاختلاف قواعد شتى ، وآراء مختلفة ، وتوجيهات متعددة ، ومذاهب متنوعة .

ومشاركة منا في بيان جانب من ذلك كتبنا هذا البحث في إيضاح مظهر من مظاهر الاختلاف في رواية الحديث تتعلق باختلاف الجموع وطبيعة ذلك الاختلاف من خلال

^١ ويعد من أهم الشروط علمه باللغة العربية ، ولا بد من الإشارة إلى أن مسألة رواية الحديث بالمعنى قد أشبعت بحثاً قديماً وحديثاً . ينظر على سبيل المثال : الإلماع ١٧٤ ، والكفاية ١٩٨ ، ومقدمة ابن الصلاح ٣٣١ ، وتدريب الراوي ٢/ ٩٨ ، وتوجيه النظر ٢٩٨ ، وقواعد التحديث ٢٢٢ ، ومناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى ١٥ - ٧٩ بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، الكويت ، فقد فصل الموضوع تفصيلاً حسناً .

^٢ ينظر : معاجم غريب الحديث والأثر ٢٥٤-٢٥٥ .

الجامع الصحيح للبخاري المشهور بـ (صحيح البخاري) ، وقبل الدخول في صلب الموضوع لابد من الإشارة إلى تنوع مظاهر الاختلاف في رواية الحديث النبوي ، وطبيعة اختلاف الجموع في الجامع الصحيح للبخاري ، فنقول :

إن مَنْ يُمعن النظر في الأحاديث النبوية التي وقع فيها اختلاف في الرواية يلاحظ تنوع مظاهر هذا الاختلاف وتعدد أنماطه ، ويتجلى ذلك بإبدال حركة بحركة أخرى ، أو بإبدال حرف بحرف آخر ، أو بإبدال كلمة بكلمة أخرى ، ويشمل ذلك الاسم والفعل والحرف ، وقد يكون هذا الإبدال بكلمة مرادفة لها أو قريبة منها أو مغايرة لها .

ومن صور ذلك : إبدال ضمير بضمير آخر ، أو إبدال اسم إشارة باسم إشارة آخر ، أو إبدال اسم موصول باسم موصول آخر ، أو إبدال نكرة بمعرفة أو بالعكس ، أو إبدال مذكر بمؤنث أو بالعكس ، أو إبدال مقصور بممدود أو بالعكس ، أو إبدال مفرد بجمع أو بالعكس ، أو إبدال الأفراد بالثنائية أو بالعكس ، أو إبدال جمع بجمع آخر ، أو إبدال مصدر بمصدر آخر ، أو إبدال ظرف بظرف آخر ، أو إبدال مشتقات بمشتقات أخرى ، أو إبدال اسم بفعل أو بالعكس .

ومن صورهِ أيضاً : إبدال أفعال بأفعال أخرى ، كإبدال فعل ماض بفعل مضارع أو بالعكس ، أو بإبدال المبني للفاعل بالمبني للمفعول أو بالعكس ، أو إبدال المجرد بالمزيد أو بالعكس ، أو الإبدال في إسناد الأفعال للغائب أو الحاضر أو الأفراد أو الجمع ، أو إبدال حروف بحروف أخرى ... وغير ذلك من مظاهر الاختلاف التي تظهر للباحث عند الموازنة بين الأحاديث التي رويت بالمعنى .

والذي يعيننا بحثه هنا هو مظاهر الاختلاف في رواية الجموع ، وطبيعة ذلك الاختلاف في الجامع الصحيح للبخاري ، فقد تبين لنا من خلال تتبع ما يتعلق باختلاف الرواية في الجموع أن أنماط الاختلاف في الجموع يمكن حصرها بما يأتي :

أولاً : إبدال جمع بجمع آخر ، وهو قسمان :

أ- إبدال جمع بجمع آخر وهما من جذر لفظي واحد ، وهذا هو مجال بحثنا هنا .

ب- إبدال جمع بجمع آخر وهما من جذرين لفظيين مختلفين ، مثل إبدال :

المؤمنين بالمسلمين^٣.

أعضاء بأعظم^٤.

الحبال بالجبال^٥.

ناس برجال^٦.

كلمات بدعوات^٧.

كلمات بكذبات^٨.

أجادب بإخادات^٩.

الأريسيين باليريسييين^{١٠}.

تصاوير بتصاليب^{١١}.

وغير ذلك من الأمثلة.

ثانياً : إبدال مفرد بجمع أو بالعكس ، وهو قسمان :

أ- إبدال مفرد بجمع أو بالعكس وهما من جذر لفظي واحد ، مثل إبدال :

العمل بالأعمال^{١٢}.

مسجد بمساجد^{١٣}.

القميص بالقمُص^{١٤}.

^٣ ينظر : صحيح البخاري ١/٨٩ ، و٢/٢٨ و١٦٩ ، و٣/٣٠٤.

^٤ ينظر : صحيح البخاري ١/٢٠٦.

^٥ ينظر : صحيح البخاري ٤/٢٠٩ ، و٨/١٦٦.

^٦ ينظر : صحيح البخاري ٦/٧.

^٧ ينظر : صحيح البخاري ٤/١٧٣.

^٨ ينظر : صحيح البخاري ٩/١٦٠.

^٩ ينظر : صحيح البخاري ١/٣٠.

^{١٠} ينظر : صحيح البخاري ١/٧ ، و٤/٥٧ ، و٦/٤٥.

^{١١} ينظر : صحيح البخاري ٧/٢١٥.

^{١٢} ينظر : صحيح بخاري ٧/٤ ، و٨/١٧٥.

^{١٣} ينظر : صحيح البخاري ١/١٦٨ ، و٨/٢٠٣.

^{١٤} ينظر : صحيح البخاري ١/٤٥ ، و٢/١٦٩.

- النية بالنيات^{١٥} .
 ذنب بذنوب^{١٦} .
 وغير ذلك من الأمثلة .
 ب. إبدال مفرد بجمع أو بالعكس وهما من جذرين لفظيين مختلفين ، مثل إبدال: امرأة
 بنسوة^{١٧} .
 خَرِبَ بِحَرَّتْ^{١٨} .
 ونحو ذلك .

وقد اقتصرنا في بحثنا هذا على دراسة إبدال جمع بجمع آخر وهما من جذر لفظي واحد ،
 نظراً إلى سعة الموضوع وتعدد جوانبه وتفرق مسأله ، ولعل أحداً من طلبة العلم ينبري
 لتكملة هذا المشوار ؛ طمعاً بقبول الله عز وجل وخدمة السنّة المطهرة .
 فدونك أمثلة مختارة من إبدال جمع بجمع آخر وهما من جذر لفظي واحد ، نذكرها تباعاً .

بين (رُؤُوساً) و(رُؤُوساء)

عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 ((إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى
 إذا لم يبق عالماً ، اتخذ الناس رُؤُوساً جُهَّالاً ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلُّوا وأضلُّوا))^{١٩}
 ، وفي رواية (رؤوساء)^{٢٠} .
 رُؤُوس : بضم الراء والهمزة والتتوين جمع رأس^{٢١} .

^{١٥} ينظر : صحيح البخاري ٢/١ و ٢١ .

^{١٦} ينظر : صحيح البخاري ١٧٨/٩ .

^{١٧} ينظر : صحيح البخاري ١٣٦/٢ ، و ٤٧/٧ .

^{١٨} ينظر : صحيح البخاري ١١٩/٩ ، و ١٦٦ .

^{١٩} صحيح البخاري ٣٦/١ (١٠٠) .

^{٢٠} ينظر : الكوكب الدراري ٩٧/٢ ، وفتح الباري ٢٤٦/١ ، وعمدة القاري ١٣١/٢ ، وإرشاد الساري

١٩٦/١ .

^{٢١} ينظر : لسان العرب ٧/٤ (رأس) .

رُؤساء : بضم الراء وفتح الهمزة وفي آخره همزة جمع رئيس^{٢٢} .
 ووجه المقاربة بين اللفظين كون رأس كل شيء : أعلاه^{٢٣} ، والرئيس : سيد القوم ، أي :
 أعلاهم منزلة^{٢٤} .

ف(رؤوس) على وزن (فُعُول) ، وهو من جموع الكثرة^{٢٥} ، لأن (فَعَلَ) إن لم يكن معتل العين
 يُكسّر في القلة على (أفْعَل) وفي الكثرة على (فُعُول) ، لذلك إن جمع (رأس) في القلة
 (أرؤس) وفي الكثرة (رؤوس)^{٢٦} .

ولو عدنا الى الروائيتين لوجدنا سياق الحديث يُرجّح رواية (رؤوساً) ؛ لأن الموضع موضع
 علم وربما لا يشير قوله صلى الله عليه وسلم : ((إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينزعه من
 العباد...)) إلى الرئاسة بل يشير إلى (رؤوساً) ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق
 الجزء وأراد به الكل ، بمعنى أن الناس ستختار أناساً جُهاًلاً فيُضيّعوا عليهم دينهم وآخرتهم .

بين (ناساً) و(أناساً)

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إنكم محشورون ،
 وإن ناساً يُؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول كما قال العبد الصالح: لو كنت عليهم شهيداً ما
 دمت فيهم- إلى قوله :- العزيز الحكيم [٢٧])^{٢٨} ، وفي رواية (أناساً)^{٢٩} .

الناس : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ومادته عند سيبويه^{٣٠} والفراء^{٣١} (همزة ونون وسين)
 ، وحذفت همزته شذوذاً ، وأصله : أناس ، وقد نطق القرآن الكريم بهذا الأصل في قوله

^{٢٢} ينظر : لسان العرب ٨/٤ (رأس) .

^{٢٣} ينظر : لسان العرب ٧/٤ (رأس) ، وتاج العروس ١٠١/١٦ (رأس) .

^{٢٤} ينظر : لسان العرب ٨/٤ (رأس) ، وتاج العروس ١٠١/١٦ (رأس) .

^{٢٥} ينظر : لسان العرب ٧/٤ (رأس) ، وهمع الهوامع ٢١٧/٣ .

^{٢٦} ينظر : لسان العرب ٧/٤ (رأس) ، والكفاية في النحو ١٣٩ .

^{٢٧} المائدة : ١١٧ و ١١٨ .

^{٢٨} صحيح البخاري ٧٠/٦ (٤٦٢٦) .

^{٢٩} ينظر : إرشاد الساري ١١٥/٧ .

^{٣٠} ينظر : الكتاب ٣٠٩/١ ، والمقتضب ١٧١/١ .

^{٣١} ينظر : لسان العرب ٢٤١/١ (أنس) .

تعالى : ((يوم ندعو كل أناس بإمامهم))^{٣٢} ، وذهب الكسائي إلى أن مادته (نون وواو وسين) مشتق من النَّوْس : وهو الحركة ، يقال : ناس ينوس نَوْساً ونَوْساناً أي تحرك وتذبذب متدلياً^{٣٣} .

وقد اختلف في اشتقاق الإنسان مع اتفاقهم على زيادة النون الأخيرة ، فذهب البصريون إلى أنه مشتق من (الإنس) ، وإنما سُمِّي الإنس إنسا لظهورهم ، كما سُمِّي الجن جنأ لاستتارهم ، ويجوز أن يكون سُمِّي الإنس إنساً ؛ لأن هذا الجنس يستأنس به ، وفي كلا الوجهين فالهمزة أصل ووزنه (فِعْلان) مع زيادة الألف والنون في آخره .

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من النسيان ، فالهمزة زائدة ووزنه (إِفْعان) بحذف الياء ، والأصل فيه (إِنْسِيان) على (إِفْعان) فلما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام^{٣٤} ، ولهذا يُرَدُّ إلى أصله في التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فيقال : أنْسِيان ، وقد جزم ابن منظور بهذا الأمر قائلاً : ((والإنسان أصله (إنسيان) ؛ لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره : أنْسِيان ، فدلَّت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم))^{٣٥} .

والأناس : على (فُعْال) مشتق من الإنس ، لكن يجوز حذف الهمزة تخفيفاً على غير القياس – كما مر – فتصير : الناس^{٣٦} .

وذهب الكسائي إلى أن الأناس والناس لغتان بمعنى واحد وليس أحدهما مشتقاً من الآخر ، ورجحه الفيومي إذ قال : ((وهو الوجه ؛ لأنهما مادتان مختلفتان في الاشتقاق))^{٣٧} .
بناءً على ما تقدم يمكننا القول : إن الروایتين صحيحتان من جهة الاستعمال اللغوي .

^{٣٢} الإسراء : ٧١ .

^{٣٣} ينظر : لسان العرب ٢٤١/١ (أنس) و ٧٣٩/٨ (نوس) ، والمصباح المنير ٦٣٠ (نوس) ، وتاج العروس ٤٢٣/١٥ (أنس) .

^{٣٤} ينظر : الإنصاف ٨٠٩/٢ – ٨١١ .

^{٣٥} ينظر : لسان العرب ٢٤١/١ (أنس) .

^{٣٦} ينظر : الإنصاف ٨١١/٢ ، ولسان العرب ٢٤١/١ (أنس) و ٧٣٩/٨ (نوس) ، والمصباح المنير ٢٦ (أنس) و ٦٣٠ (نوس) .

^{٣٧} المصباح المنير ٢٦ (أنس) .

بين (عُرْف) و (عَرَفَات)

عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ((أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة ، بدأ فغسل يديه ، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء ، فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث عُرْف بيديه ، ثم يفيض الماء على جلده كله))^{٣٨} ، وفي رواية (عَرَفَات)^{٣٩} .

العُرْفَة والعُرْفَة : ما عُرِفَ ، وقيل : العُرْفَة المرة الواحدة ، والعُرْفَة : ما اغْتُرِفَ^{٤٠} .
وقرأ ابن كثير وجماعة قوله تعالى ((الا من اغترف غرفة))^{٤١} بالفتح ، وقرأ الكسائي وجماعة بالضم . وقال الكسائي : لو كان موضع (اغترف) (عُرْف) اخترت الفتح ؛ لأنه يخرج على فَعْلَة ، ولما كان (اغترف) لم يخرج على فَعْلَة^{٤٢} . وتجمع (فَعْلَة) على (فَعَلَات) و(فَعَلَات) ، أي : عَرَفَة تجمع على (عَرَفَات)^{٤٣} .

ويترجح في مطابقة الجمع للمعنى المراد في الروايتين لفظ (عَرَفَات) ؛ لأن الأصل في مميز الثلاثة هنا جمع القلة ، فتكون هذه الرواية هي الأقرب للصواب من الجهة اللغوية^{٤٤} ، وتُحمل رواية (عُرْف) على الآتي :
أولاً : إن (فُعِلَ) بضم الفاء وكسرها عند الكوفيين جمع قلة^{٤٥} ، كقوله تعالى : ((قل فأتوا بعشر سور))^{٤٦} ، وكقوله تعالى : ((ثمانى حجج))^{٤٧} .

^{٣٨} صحيح البخاري ٧٢/١ (٢٤٨) .

^{٣٩} ينظر : فتح الباري ٤٥١/١ .

^{٤٠} ينظر : الصحاح ١٧/٢ (غرف) ، ولسان العرب ٦٠٨/٦ (غرف) .

^{٤١} البقرة : ٢٤٩ .

^{٤٢} ينظر : لسان العرب ٦٠٨/٦ (غرف) ، والبحر المحيط ١٩٦/٢ .

^{٤٣} ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٦١/٣ .

^{٤٤} ينظر : عمدة القاري ١٩٢/٣ .

^{٤٥} ينظر : الكواكب الدراري ٢٦/٣ .

^{٤٦} هود : ١٣ .

^{٤٧} القصص : ٢٧ .

ثانياً : إنها من قبيل إقامة جمع الكثرة مقام جمع القلة ، وهذا بيّن في قوله تعالى : ((والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء))^{٤٨} ، إذ المناسب للعدد (ثلاثة) هو (أقراء) .

بين (مَرَّات) و(مِرَار)

عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال : ((كان عمّي يكثر من الوضوء ، قال لعبد الله بن زيد : أخبرني كيف رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فدعا بتَوْرٍ من ماء ، فكفأ على يديه ، فغسلهما ثلاث مِرَارٍ (...))^{٤٩} ، وفي رواية (مَرَّات)^{٥٠} .

الفرق بين (مرار) و(مرات) هو كون (مرار) جمع كثرة ؛ لأن (فَعَلَة) المونث يُكسّر في الكثرة على (فِعَال) كـ(جَفَنَة جِفَان)^{٥١} ، و(مرات) جمع قلة ، وقد ذكر الفيومي وابن حجر العسقلاني أن (مَرَّة) تُجمع (مَرَّات) و(مِرَار)^{٥٢} .

وإذا نظرنا إلى حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة نجده يضاف إلى جمع القلة ، بمعنى أن القياس هو مجيء (مرات) ؛ لأنها جمع قلة^{٥٣} .

ولكن العرب قد تستعمل أحدهما مكان الآخر ، أي : أنهما يتعاوضان مع وجود الآخر^{٥٤} ، كقوله تعالى : ((والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء))^{٥٥} مع وجود (أقراء) ، وكقوله تعالى : ((والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم))^{٥٦} .

^{٤٨} البقرة : ٢٢٨ .

^{٤٩} صحيح البخاري ٦١/١ (١٩٩) .

^{٥٠} ينظر : عمدة القاري ٩٣/٣ .

^{٥١} ينظر : الكفاية في النحو ١٤٢ ، وهمع الهوامع ٣/٣١٥-٣١٦ .

^{٥٢} ينظر : المصباح المنير ٥٦٨ (مرر) ، وفتح الباري ١/٤٥١ .

^{٥٣} ينظر : الكفاية في النحو ١٥٥ ، وهمع الهوامع ٣/٣٠٨ .

^{٥٤} ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣/٤٦٨ ، والكواكب الدراري ٣/٤٧ ، والكافية في النحو ١٥٥ ،

وعمدة القاري ٩٣/٣ ، وهمع الهوامع ٣/٣٠٨ .

^{٥٥} البقرة : ٢٢٨ .

^{٥٦} لقمان : ٢٧ .

إذن فالرواية الأولى في الاستعمال هي (مرات) ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أراد حقيقة العدد وهو (ثلاث) ، وهذا العدد يقتضي أن يضاف إلى جمع القلة ، إلا إذا قلنا بجواز التناوب بينهما كما مر .

بين (مِشَاط) و (أَمْشَاط)

عن حَبَّابٍ يَقُولُ : ((أَتَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً وَهُوَ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ ، وَقَدْ لَقِينَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ شِدَّةً ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَدْعُو اللَّهَ ، فَقَعْدَ وَهُوَ مُحَمَّرٌ وَجْهَهُ ، فَقَالَ : لَقَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَيْمِشُطٌ بِمِشَاطِ الْحَدِيدِ ، مَا دُونَ عِظَامِهِ مِنْ لَحْمٍ أَوْ عَصَبٍ ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ ، وَيُوضَعُ الْمَنْشَارُ عَلَى مَفْرَقِ رَأْسِهِ ، فَيُشَقُّ بِأَثْنَيْنِ مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ ، وَلِيُتِمَّمَ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّكَّابُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتٍ مَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ))^{٥٧} ، وفي رواية (أَمْشَاط)^{٥٨} .

المِشَاطُ وَالْأَمْشَاطُ : جَمْعٌ وَاحِدُهُ : مِشَطٌ - مِثْلُ الْمِيمِ - كَرِيمٍ وَأَرْمَاحٍ^{٥٩} .
ف(مِشَاط) على وزن (فِعَال) وهو من صيغ جموع الكثرة ، و (أَمْشَاط) على وزن (أَفْعَال) وهو من صيغ جموع القلة^{٦٠} .

وعند مطابقة هذين الجمعين بسياق الحديث نستطيع أن نقول : يُحْمَلُ هَذَا عَلَى اسْتِعْمَالِ أُبْنِيَةِ الْقَلَّةِ مَكَانَ أُبْنِيَةِ الْكَثْرَةِ ، وَهَذَا أَسْلُوبٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ مُتَّبَعٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ((ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ))^{٦١} ، إذ المناسب للعدد (ثلاثة) هو (أقراء) .

وسياق الحديث على ذلك يدل ، إذ الحديث في معرض ذكر وقوع أليم التعذيب بغير من اشتكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن ما تعرضوا له يدين من قبلهم ، فالحديث يحمل سياقه هنا على كثرة ذلك فيمن سبق وعليه تحمل رواية جمع الكثرة (بمِشَاط) على ذلك وهي عليه تدل ؛ مما يجعلنا نفهم رواية القلة (بأَمْشَاط) على أنها بناء قلة استعمال في معنى الكثرة على عادة العرب في كلامها.

^{٥٧} صحيح البخاري ٥٧/٥ (٣٨٥٢)، وينظر ٤/٢٤٤ (٣٦١٢) ، ٩/٢٦ (٦٩٤٣) منه أيضاً .

^{٥٨} ينظر : عمدة القاري ٣٠٤/١٦ .

^{٥٩} ينظر : لسان العرب ٨/٢٩٣ (مشط) ، وتاج العروس ٢٠/١٠٥ (مشط) .

^{٦٠} ينظر : الكفاية في النحو ١٤٠ ، وهمع الهوامع ٣/٣١٦ .

^{٦١} البقرة : ٢٢٨ .

ولما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الكلم فحمل الرواية هنا على تعدد ألفاظ الحديث منه صلى الله عليه وسلم أولى من حملها على رواية المعنى ، فلفظا الروايتين لا يتعارضان أبداً في دلالتها إن نُظر إليهما من جهة الدلالة على قلة أو كثرة لجواز تعاور الاستعمال بين ألفاظهما .

على أن رواية القلة (بأمشاط) يمكن أن توجه على الحمل على اللفظ لا على رعاية المعنى في الحديث ، ففيه من اللفظ الدال على الخبر عن الواحد مثل (أحدهم)^{٦٢} فيكون استعمال (أمشاط) كونها خبراً عن هذا في معرض الإخبار به عمن يشبهه، ويكون استعمال (مشاط) في معرض الإخبار عن المجموع الذي دل على معنى القصة عليه ودل عليه بدء الخبر في (من قبلكم) .

ويمكن أن يوجه استعمال صيغتي الجمع هنا بوجه آخر هو : أن الأصل استعمال (بأمشاط) كون الخبر لفظاً عن الواحد (كان ... يؤخذ أحدهم ... ما يصرفه ذلك عن دينه) فناسب لفظ هذا لفظ ذلك .

أما (مشاط) فهي وإن كانت أحد جموع (مشط) دالة على الكثرة إلا أن صيغة (فعال) قد يقصد فيها معنى الوصف لا معنى الجمع كما في (قتال) و(ضراب) و (جدال)... فيحمل لفظ (مشاط) في الحديث على معنى الوصف لا على الجمع اكتفاء بدلالة (أمشاط) على هذا الأخير ، بدليل استعمال العرب لفظ (المشاط) موضع ما استعمل فيه لفظ الأفراد كما في ما أنشده (ابن بري) لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان :

قد كنت أعنى ذي غنى عنكم كما أغنى الرجال عن المشاط الأقرع^{٦٣}

فالأظهر في البيت أن (المشاط) على الوصفية لا على الجمع وإن صح حمله على الأخير ؛ لأن المراد في البيت نفي احتياج الأقرع الى التمشيط لا نفي احتياجه الى الكثرة (الأمشاط) يدل على ذلك أن البيت مأخوذ معناه من قول الشاعر:

قد كنت أحسبني غنياً عنكم إن الغني عن المشط الأقرع^{٦٤}

^{٦٢} ينظر : معجم الطبراني الكبير ٦٢/٤ و٦٣ و٦٥ و٦٦ .

^{٦٣} ينظر : لسان العرب ٢٩٣/٨ (مشط) ، وتاج العروس ١٠٥/٢٠ (مشط).

^{٦٤} ينظر : لسان العرب ٢٩٣/٨ (مشط) .

و(المُشْطُ) بتشديد الطاء هنا لغة رابعة في (المِشْط) وهذا مما يؤكد ما قلنا آنفاً ؛ لأن نفي الكثرة في بيت (سعيد) السابق غير مانعة من إرادة القلة من الأمشاط عند الأقرع وهو معنى مراد أبدأً في التشبيه الوارد في البيت لأن المشبه في البيت على إثبات المبالغة في الاستغناء (أغنى ذي غنى عنكم) لذلك يجب أن يكون الاستغناء كذلك في المشبه به ، وهو ما لا يتحقق فيما لو حمل لفظ (المِشْط) فيه على دلالة الجمع لا على الوصفية ، ويدل على ذلك مجيء البيت برواية :

قد كنت أغنى ذي غناءٍ عنكم كالمشط أغنى الناس عن الأقرع^{٦٥}

ويدل على ذلك أيضاً أن أبا هلال العسكري في جمهرة الأمثال^{٦٦} والميداني في مجمع الأمثال^{٦٧} قدّما لهذا البيت بعنوان (أغنى عن الشيء من الأقرع عن المشط)^{٦٨} فعادا باللفظ إلى الأفراد عند الحديث عن الأقرع لعدم الاحتياج إلى الجمع ، وعلى ذلك قول الشاعر :

فإذا زياد في الديار كأنه مشط يقبله خصيُّ أصلع^{٦٩}

ولسنا نحمل (المشاط) في لفظ الحديث على معنى الوصفية لعدم وجود ما ينفي إرادته على الجمع كما هو ظاهره في البيت ، فلفظ المشاط مستعمل في الجمع عند العرب منصوص عليه في معاجمهم ، وإنما أردنا القول : إن لفظه يُستشعر فيه الوصف كما يصلح للدلالة على الجمع ، وإن اختلاف رواية الحديث تعددت في لفظها لإرادة معنى الجمع في (أمشاط) ، ودلالة الوصف في (مشاط) لصلاحية الأخير للدلالة على الأمرين كما في قول المنتخل الهذلي :

كأنّ على مفارقه نسيلاً من الكتّان يُنزع بالمشاط^{٧٠}

فالمشاط في البيت يصلح أن :

- يكون بمعنى الوصف ، أي هذا الكتان يُنزع بالتمشيط .

^{٦٥} ينظر : المستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٦٤ .

^{٦٦} ٨٤/٢ .

^{٦٧} ٥٨/١ .

^{٦٨} ينظر : جمهرة الأمثال ٢ / ٧٩ ، والمستقصى ١ / ٢٦٤ .

^{٦٩} ينظر : جمهرة الأمثال ٢/ ٨٤ ، وديوان المعاني ١/ ٣٥ .

^{٧٠} العباب الزاخر ٣١٧ (مشط) ، وتاج العروس ٣ / ٢٧ (مشط) .

- ويمكن أن يكون المعنى على الجمع : أن هذا الكتان ينزع بالأمشاط .

بين مفاتيح ومفاتيح

عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مفاتيح الغيب خمسٌ ، لا يعلمها إلا الله ...) ^{٧١} ، وفي رواية (مفتاح) ^{٧٢} .
المفتاح مفردها مِفْتَحٌ بكسر الميم وهو الذي يفتح به المِغْلَاق ^{٧٣} ، والمفاتيح مفردها مِفْتَاح : وهو الذي يفتح به المغلاق أيضاً ، ويجمع المفتاح على مَفَاتِحٍ أيضاً ^{٧٤} .
قال ابن دريد : ((وما كان على أربعة أحرف نحو مِفْتَحٍ ومِفْتَاحٍ فكل ما رأيتُه يحتمل زيادة ألف وياء ثم جمعته زدت فيه ياءً ، نحو قولك : مفاتيح ومفاتيح ، وقد يجيء ما لا يجوز فيه نحو مَعْمَرٍ وجعفر ، فالاختيار ألا تزيد فيه ياءً ، نحو قولك : جعافر ومعامر ، ويجوز أن تزيد فيه ياءً على الاضطرار وفي الشعر فتقول : جعافير ومعامير ، لأن مَفْعَلٍ ومَفْعَلٍ قريب من السواء)) ^{٧٥} .

وأما المَفْتَحُ - بفتح الميم - فهو الخِزَانَةُ ، وجمعه : مفاتيح ^{٧٦} .
وذكر شُرَّاحُ الحديث أن مفاتيح الغيب أي خزائن الغيب جمع (مَفْتَحٍ) - فتح الميم - وهو المخزن ، ويؤيده تفسير السدي فيما رواه الطبري إذ قال : ((مفاتيح الغيب خزائن الغيب)) ^{٧٧} .
وقد أجاز الكوفيون وواقفهم ابن مالك ^{٧٨} زيادة الياء في مماثل (مَفَاعِلٍ) وحذفها من مماثل (مفاعيل) فيجيزون في جعافر جعافير ، وفي عصافر عصافير ، وهذا عندهم جائز في

^{٧١} صحيح البخاري ١٤٢/٩ (٧٣٧٩).

^{٧٢} ينظر : فتح الباري ١٣ / ٤٣٤-٤٣٥ ، وعمدة القاري ٧ / ٦١ .

^{٧٣} ينظر : لسان العرب ٢ / ٥٣٧ (فتح) ، تاج العروس ٧ / ٦ (فتح).

^{٧٤} ينظر : الصحاح ١ / ٣٩٨ (فتح) ، ولسان العرب ٢ / ٥٣٧ (فتح) ، وتاج العروس ٧ / ٦ (فتح).

^{٧٥} جمهرة اللغة ٢ / ٢٦٣ ، وينظر : تهذيب اللغة ٢ / ٢٤٣ .

^{٧٦} ينظر : العين ٣ / ١٩٢ ، وتاج العروس ٧ / ٧ (فتح) .

^{٧٧} تفسير الطبري ٧ / ٢١٢ .

^{٧٨} ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٠ .

الكلام ، وجعلوا قوله تعالى ((ولو ألقى معاذيره))^{٧٩} من الأول ، وقوله تعالى ((وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو))^{٨٠} من الثاني . وذهب البصريون إلى عدم جواز زيادة الياء في مثل (مفاعل) وحذفها في مثل (مفاعيل) إلا ضرورة^{٨١} .

ويشهد لما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك قراءة ابن السميعة (مفاتيح)^{٨٢} في قوله تعالى: ((وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو))^{٨٣} .

فالحَمَل على تعور صيغة (مفاعل) بدل (مفاعيل) وبالعكس يمكننا الحكم على الروائيتين بالصحة من جهة الاستعمال اللغوي .

بين (مُومسات)^{٨٤} و (مياميس)

قال أبو هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((نادت امرأة ابنها وهو صومعة ، قالت : يا جريج ، قال : اللهم أمي وصلاتي ، قالت : يا جريج قال : اللهم أمي وصلاتي ، قالت : يا جريج ، قال اللهم أمي وصلاتي ، قالت : اللهم لا يموت جريج حتى ينظر في وجه المياميس (...))^{٨٥} ، وفي رواية (المومسات)^{٨٦} .

قال ابن منظور في جمع (مياميس) : ((ويجمع على ميامس أيضاً ومواميس ، وأصحاب الحديث يقولون : مياميس ، ولا يصح إلا على إشباع الكسرة ؛ ليصير ياء كمُطْفِل ومطافل ومطافيل))^{٨٧} .

^{٧٩} القيامة : ١٥ .

^{٨٠} الأنعام : ٥٩ .

^{٨١} ينظر : شرح الأشموني ٤٧٢/١ .

^{٨٢} ينظر : تفسير الطبري ٢١٢/٧ ، والبحر المحيط ١٦٤/٥ ، وقراءة ابن السميعة ١٩٥-١٩٦ .

^{٨٣} الأنعام : ٥٩ .

^{٨٤} المومسات : جمع مومس وهي المرأة الفاجرة المجاهرة بالفجور . ينظر : لسان العرب ٤١٣/٩ (ومس)

، والمصباح المنير ٦٧٣/٢ .

^{٨٥} صحيح البخاري ٨٠/٢ (١٢٠٦) .

^{٨٦} ينظر : عمدة القاري ٢٨٢/٧ .

^{٨٧} لسان العرب ٤١٣/٩ (ومس) ، وينظر : عمدة القاري ٢٨٢/٧ و ٣٨/١٣ و ٣٩ ، ٢٠١/١٥ .

وُنُقِلَ عن ابن الجوزي أنه خطأ رواية (مياميس) وجعل الصواب (ميامس) ، ورُدَّ هذا القول بأن العرب تُشَبِّع الكسرة فتصير في صورة الياء^{٨٨} .
 نقول : إن مفرد اللفظين هو (مومس) و(مومسة).
 يقال : امرأة مومس ومومسة^{٨٩} على ذلك لا ضير في جمعها جمع مؤنث سالماً على أن جمع التكسير (مياميس) اختلف في أصله ، فقال ابن الأثير : ((بعضهم يجعله من الهمزة ، وبعضهم يجعله من الواو ، وكل منهما تكلف له اشتقاقاً فيه بُعِدَ))^{٩٠}
 إذن لو كانت الرواية بـ (مومس) أو (ميامس) ل جاءت موافقة لفصيح كلام العرب إلا أن الرواية الأولى في الاستعمال اللغوي هي (مومسات) .
 ومعلوم أن جمع الإناث هو من جموع القلة ، والجمع على وزن (مفاعل ومفاعيل) هو من جموع الكثرة ، وإذا ووزنت الروايتان بالسياق نجد أن الأصل في الكلام هو الرواية التي تتحقق بالقلة وليس المبتغى الكثرة والله أعلم ، وهذا مرجح ثانٍ على علو رواية (المومسات) .

بين (الإكام) و (الآكام)

عن أنس بن مالك أن رجلاً دخل المسجد - والنبي صلى الله عليه وسلم على المنبر - ليطلب منه أن يدعو الله ليمسك المطر ... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((اللهم حولينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والجبال والآجام والظُراب والأودية ومنابت الشجر))^{٩١} ، وفي رواية (الإكام)^{٩٢} .
 الإكام والآكام : جمع الأكمة ، وهي الأرض المرتفعة دون الجبل^{٩٣} .

^{٨٨} ينظر : مشارق الأنوار ٣٩٢/٢ ، وفتح الباري ٣٥٤/٢ ، وعمدة القاري ٢٨٢/٧ ، وعقود الزبرجد ٣١٢/٢ .

^{٨٩} ينظر : أساس البلاغة ٢٨/٢٠ (ومس) ، ومشارق الأنوار ٤٩٢/٢ (ومس) .

^{٩٠} النهاية ٣٧٣/٤ .

^{٩١} صحيح البخاري ٣٢/٢ (١٠١٣) .

^{٩٢} ينظر : مشارق الأنوار ٥٢/١ ، وإرشاد الساري ٢٤١/٢ .

^{٩٣} ينظر : تهذيب اللغة ٤١٩/٣ (مكا) ، ولسان العرب ١٨١/١ (أكم) .

فالأكمة مفرد وجمعها : أَكْمَات وَأَكْمَن وجمع الأَكَم : إكمام ، وجمع الإكمام أَكْم ، وجمع الأُكْم : آكام^{٩٤} .

ف (آكام) بالمد يطرد على وزن (أفعال) إذا كان فاؤه (همزة) أو (واواً)^{٩٥} و(إكمام) بهمزة مكسورة ، يطرد على وزن (فَعَال) مطلقاً اسماً كان أو صفة ، وهو من جموع الكثرة^{٩٦} وعند مطابقة ما تقدم مع السياق نجد أن هذه المرتفعات من الأرض التي لا تصل إلى حد الجبل ولا سيما في مكة كثيرة فيقتضي السياق أن تكون لفظة (إكمام) أنسب ؛ لأنها جمع كثرة ، ورواية (آكام) على سبيل التعاوض بين الجمعين .

بين (صالحو) و (صُلِّح)

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((خير نساء ركين الإبل صالحو نساء قريش ، أحناه على ولدٍ في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده))^{٩٧} ، وفي رواية (صُلِّح)^{٩٨} .

صالحو : أصله (صالحون) فسقطت النون للإضافة ، وهو جمع (صالح) .
وصُلِّح : بضم الصاد وفتح اللام المشدودة جمع(صالح) أيضاً^{٩٩} .

والصلاح هنا : صلاح الدين وحُسن المخالطة مع الزوج ونحو ذلك^{١٠٠} ، والمعروف أن العرب خير من ركب الأبل مطلقاً ، فيستفاد منه تفضيلهن على نساء غيرهن مطلقاً ، بل ربما أشار الحديث إلى الترغيب في نكاح القريشات^{١٠١} .

^{٩٤} ينظر : لسان العرب ١/١٨١ (أكم)

^{٩٥} ينظر : همع الهوامع ٣/٣٠٩-٣١٠ .

^{٩٦} ينظر : همع الهوامع ٣/٣١٥-٣١٦ .

^{٩٧} صحيح البخاري ٧/٧ (٥٠٨٢) .

^{٩٨} ينظر : عمدة القاري ٢٠/٧٨ .

^{٩٩} ينظر : عمدة القاري ٢٠/٧٨ .

^{١٠٠} ينظر : فتح الباري ٩ / ٣٠ ، وعمدة القاري ٢٠ / ٧٨ ، وإرشاد الساري ٨ / ١٥ .

^{١٠١} ينظر : فتح الباري ٩ / ٢٩ - ٣٠ ، وإرشاد الساري ٨ / ١٥ و ٨ / ٢٠٦ .

ف (الصالحون) جمع مذكر سالم وهو من جموع القلة ، على عكس (صُلَّح) فإنها من صيغ جمع الكثرة^{١٠٢} .

فالمراد هنا جنس نساء العرب ثم خصص بالقرشيات منهن ، ومثل هذا الموضع موضع كثرة من جهة أنه أراد جنس القرشيات ، وموضع قلة من حيث تخصيص الصلاح بالنساء القرشيات .

فالاستعمال الذي يناسب السياق هو ورود رواية (صُلَّح) ؛ لأنه أشبه لفظاً بالمعنى ، وكما هو معلوم أن لفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة ، وجمع الصحة موضوع للقلة ، غير أنه قد جاء لفظ الصحة والمعنى الكثرة كقوله تعالى : ((إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات))^{١٠٣} .

والغرض في جميعه الكثرة لا لما هو بين الثلاثة إلى العشرة^{١٠٤} مع عدم إغفال مجيء جمع القلة مكان جمع الكثرة وبالعكس .

بين (أهلينا) و (أهلينا)

عن مالك بن الحويرث : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفرٍ من قومي، فأقمنا عنده عشرين ليلة ، وكان رحيماً رفيقاً، فلما رأى شوقنا إلى أهلينا قال : ((ارجعوا فكونوا فيهم ، وعلموهم، وصلوا ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم))^{١٠٥} ، وفي رواية (أهلينا)^{١٠٦}

^{١٠٢} ينظر : همع الهوامع ٣ / ٣٠٩ ، ٣ / ٣١٨ .

^{١٠٣} الأحزاب : ٣٥ .

^{١٠٤} ينظر : المحتسب ١ / ١٨٧ .

^{١٠٥} صحيح البخاري ١ / ١٦٢ (٦٢٨) .

^{١٠٦} ينظر : إرشاد الساري ٢ / ١٦ .

الأهل : زوج الرجل وعشيرته وذوو قرياه ، والجمع أهْلُون وآهَالٌ وآهَالٍ وآهَلَاتٍ وآهَلَاتٍ ١٠٧ .

الأهْلُون : جمع أهل وهو ملحق بجمع المذكر السالم ، وهو من جموع القلة حاله حال (أهلات) و (أهلات) و (أهال) ١٠٨ .

أما أهالٍ : فهي من جموع الكثرة على وزن (فعالي) ١٠٩ .
وعدَّ سيوييه (أهالٍ) من شواذ الجمع في إذ قال : ((ومثل أراهط أهلٌ وآهالٍ ، وليلةٌ وليال : جمع أهل وليلة ، وقالوا : لئبيلية فجاءت على غير الأصل كما جاءت في الجمع كذلك)) ١١٠ ، وتابعه على ذلك ابن سيده ١١١ .

وعند إمعان النظر في الحديث نجده كلمة (نفر من قومي) التي تدل على ما دون العشرة من الرجال ١١٢ وهو مراد الصحابي الذي وصف تلك الحال التي عليها هؤلاء الصحابة ، ثم إن جمع الصحة قد يأتي ويرد به الكثرة لا لما هو بين الثلاثة إلى العشرة ١١٣ كقوله تعالى : ((إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات)) إلى قوله تعالى : ((والذاكرين الله كثيراً والذاكرات)) ١١٤ .

إذن إن ما جاء من الجموع على القلة هو الأولى في سياق هذا الحديث ، ومجيء الرواية (أهالٍ) التي لجمع الكثرة على سبيل إحلال جمع القلة بدل جمع الكثرة وبالعكس .

١٠٧ ينظر : معجم مقاييس اللغة ٧٨ (أهل) ، والمخصص ٢٧٠/١ ، والقاموس المحيط ٣ / ٣٤٢ ،

ولسان العرب ١ / ٢٦٢ (أهل) .

١٠٨ ينظر : همع الهوامع ٣ / ٣٠٩-٣١١ .

١٠٩ ينظر : همع الهوامع ٣ / ٣٢٣ .

١١٠ الكتاب ٣ / ٦١٦ .

١١١ ينظر : المخصص ٣ / ٣٥٩ .

١١٢ ينظر : لسان العرب ٨ / ٦٤٥ (نفر) .

١١٣ ينظر : المحتسب ١ / ١٨٧ .

١١٤ الأحزاب : ٣٥ .

بين حُدَاث وأَحْدَاث وُحْدَاء

عن علي رضي الله عنه يقول : ((...وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان ، حُدَاث الأسنان ، سفهاء الأحلام ...))^{١١٥} ، وفي رواية (أحداث)^{١١٦} ، وفي رواية أخرى (حُدَاء)^{١١٧} .

أحداث : جمع حَدَث ، وهو الفَتْيُ السِّنُّ^{١١٨} .

والحُدَاث : جماعة يتحدثون ، ومنه حديث فاطمة رضي الله عنها أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ((فوجدتُ عنده حُدَاثًا))^{١١٩} .

وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره ، نحو سامر وسُمَّار ، فإن السُمَّار : المُحَدَّثُونَ^{١٢٠} .

إن (فَعَلَ) إن لم يكن معتل العين فإنه يُكسَّر في القلة على (أفعال) ، وفي الكثرة على (فِعال) ك(أجمال وجمال) في جمل^{١٢١} .

وهنا لفظ (أحداث) على القياس ويراد به جمع القلة ، ولفظ (حُدَاث) على (فِعال) من أوزان جمع الكثرة ، وهذا الوزن يطرد جمعاً لوصف على فاعل ك(صائم) و(صُومام) .

وقيل : يسمع مطلقاً ويرجع فيما لم يسمع ورودهما فيه الى التصحيح ولا يقاسان^{١٢٢} .

والأولى هنا استعمال (حُدَاث) ؛ لأن السياق يحتاج الى جمع كثرة . وأما رواية (أحداث) فهي على سبيل التعاوض بين الجمعين

^{١١٥} صحيح البخاري ٢١/٩ (٦٩٣٠) .

^{١١٦} ينظر : فتح الباري ١٢ / ٣٤٨ .

^{١١٧} صحيح البخاري ٢٤٤/٤ (٣٦١١) ، و٢٤٤/٦ (٥٠٥٧) .

^{١١٨} ينظر : مشارق الأنوار ٢٨٧/١ (حدث) ، ولسان العرب ٣٥٠/٢ (حدث) .

^{١١٩} سنن أبي داود ١١٠/٣ باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذى القربى .

^{١٢٠} ينظر : لسان العرب ٢ / ٣٥٠ (حدث) .

^{١٢١} ينظر : الكفاية في نحو ١٤٠ .

^{١٢٢} ينظر : همع الهوامع ٣ / ٣١٨ .

وأما رواية (حُدثاء) فهي جمع حديث ، أي فَعِيل جمع فُعلاء ، وهذه من صيغ جموع الكثرة أيضاً ك : سَفِيه وسَفْهَاء الواردة في الحديث المذكور .

صَوَاحِب وَّصَوَاحِبَات

عن أم سلمة قالت : استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، فقال : ((سبحان الله ، ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وماذا فُتِح من الخزائن ، أيقظوا صَوَاحِبَاتِ الحَجَر ، فُرْبٍ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الآخِرَةِ))^{١٢٣} ، وفي رواية (صواحب)^{١٢٤} .

قال ابن منظور : ((وقالوا في النساء : هُنَّ صَوَاحِبِ يَوْسُفَ ، وَحَكَى الْفَارِسِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ : هُنَّ صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ ، جَمَعُوا صَوَاحِبَ جَمْعِ السَّلَامَةِ))^{١٢٥} .

والروايتان (صواحب) و(صواحبات) مثل هذه الرواية ويراد بهما أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن المعلوم أن زوجاته صلى الله عليه وسلم في حياتهن لم يصلن إلى العشرة فعلى هذا يكون الأصل (صاحبات) على جمع قلة ولكنها لم ترد جمع (صاحبة)^{١٢٦} .

فعلى هذا تكون الروايتان صحيحتين من حيث الاستعمال ، على الوجه الأول كما قال ابن منظور ، أو على الوجه الثاني الذي يراد جمع (صاحبة) .

^{١٢٣} صحيح البخاري ١ / ٣٩ - ٤٠ (١١٥) .

^{١٢٤} ينظر : عمدة القاري ٢ / ١٧٤ ، وإرشاد الساري ٨ / ٤٤٥ .

^{١٢٥} لسان العرب ٥ / ٢٧٨ (صحب) .

^{١٢٦} ينظر : الكواكب الدراري ٢ / ١٣٠ ، والمصباح المنير ٣٣٣ (صحب) ، وعمدة القاري ٢ / ١٧٤ ،

وإرشاد الساري ٨ / ٤٤٥ .

الخاتمة

هذا ما تيسّر لنا جمعه ومناقشته في هذا البحث المتواضع ، وإننا نوجز ما توصل إليه البحث في الأمور الآتية :

- ١- عدم خروج تعدد الروايات المروية بالمعنى عن حيز الجواز اللغوي .
- ٢- إن تعدد الروايات في ألفاظ الحديث يثري الدراسات اللغوية بتعدد الوجوه اللفظية بحيث تنشأ فيه آراء مختلفة وتوجهات متعددة ومذاهب متنوعة .
- ٣- يمكن حمل تعدد بعض الروايات على أن ذلك التعدد ليس من باب الرواية بالمعنى ، وإنما ذلك التعدد في الألفاظ صادر منه صلى الله عليه وسلم .
- ٤- تتوع مظاهر الاختلاف في رواية الحديث وتعدد أنماطه بحيث يشمل غالب الظواهر اللغوية .
- ٥- أنماط الاختلاف في الجموع في الجامع الصحيح للبخاري تنحصر في قسمين :
الأول : إبدال جمع بجمع آخر وهما من جذر لفظي واحد ، أو هما من جذرين لفظيين مختلفين .
والآخر : إبدال مفرد بجمع أو جمع بمفرده وهما إما من جذر لفظي واحد ، أو من جذرين لفظيين مختلفين .
- ٦- استعمال أبنية القلة في مكان أبنية الكثرة أو بالعكس أسلوب في العربية متبع وتعضده شواهد متنوعة من كلام العرب ومنها الحديث النبوي .

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ت (٩٢٣هـ) ، بهامشه صحيح مسلم بشرح النووي ت (٦٧٦هـ) ، مطبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- أساس البلاغة : لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ت (٥٤٤هـ) ، تحقيق : الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت - ١٩٧٩ م .
- الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض ت (٥٤٤هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط ١ ، دار التراث بالقاهرة بالاشتراك مع المكتبة العتيقة تونس . ١٩٧٨ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري النحوي ت (٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .
- تاج العروس من جواهر القاموس : للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ت (١٢٠٥هـ) ، تحقيق : جماعة من العلماء ، طبع الكويت .
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، للحافظ السيوطي ت (٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط ٢ ، دار الكتب الحديثة القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- تفسير البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت (٧٤٥هـ) دراسة وتحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - ٢٠٠١ م .
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : لابن جرير الطبري ت (٣١٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت - ١٩٨٨ م .
- تهذيب اللغة : لأبي منصور الأزهري ت (٣٧٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، راجعه : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة - ١٩٦٤ م .

- توجيه النظر إلى أصول الأثر ، للعلامة الشيخ طاهر بن صالح الجزائري ت(١٣٣٨هـ) / تصوير بيروت.
- جمهرة الامثال : لأبي هلال العسكري ت بعد (٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم وزميله ، دار الجيل ، بيروت - ١٩٨٨ م .
- جمهرة اللغة : لابن دريد الأزدي ت (٣٢١هـ) دار صادر بيروت ، مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن .
- ديوان المعاني : لأبي هلال العسكري ت بعد (٣٩٥هـ) ، دار الجيل ، بيروت.
- سنن أبي داود (سليمان بن الأشعث) ت (٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : لنور الدين ابي الحسن علي بن محمد الشافعي ت (٩٠٠هـ) تحقيق : محمد بن الجميل ، مكتبة الصفا، ط ١ القاهرة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- شرح التسهيل لأبن مالك النحوي ت (٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، ط ١ ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر - ١٩٩٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ت (٦٨٦هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت - لبنان ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت(٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتب العلمية ، القاهرة .
- صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ) هـ، تقديم أحمد محمد شاكر ، دار الجيل بيروت ، وهي مصورة عن الطبعة السلطانية المطبوعة في مصر ١٣١٣ هـ .
- العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الطاء) : للحسن بن محمد الصغاني ت(٦٥٠هـ) ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، دار الحرية ، بغداد - ١٩٧٩ م .

- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد : للحافظ جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الفتاح تمام ، وسمير حسين حلبي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري : للحافظ المشهور ب(البدر العيني) ت (٨٥٥ هـ) ، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (١٧٥ هـ) تحقيق : د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد - ١٩٨٠ م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت (٨٥٢ هـ) ، اعتنى به : أبو عبد الله محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- القاموس المحيط : لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (٨١٧ هـ) ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، إشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- قراءة ابن السميع - دراسة نحوية لغوية - : عمار صبار كريم ، رسالة ماجستير ، جامعة الأنبار - كلية التربية ١٩٩٩ م .
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، للقاسمي ت (١٣٢٣هـ) ، طبع مصر ، عيسى البابي الحلبي .
- الكتاب : لسيبويه ت (١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ، مصر - ١٩٦٦ م .
- الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ت (٤٦٣) هـ طبع دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الهند ١٣٥٧ هـ .
- الكفاية في النحو : محمد بن عبد الله بن محمود ت (٨١٩ هـ) ، تحقيق ودراسة : إسحاق (محمد يحيى) (جادالله) الجعبري ، دار ابن حزم ، ط ١ ، بيروت ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري : للكرماني ت (٧٨٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- لسان العرب للعلامة ابن منظور ت (٧١١ هـ) ، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من الأساتذة المتخصصين ، دار الحديث القاهرة .
- مجمع الامثال : لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ت (٥١٨ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم ، بيروت .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ورفيقه ، دار سزكين ، ط٢ ، مصر - ١٩٨٦ م .
- المخصص : لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده ت (٤٥٨ هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
- المستقصى في أمثال العرب : لأبي القاسم الزمخشري ت (٥٣٨ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، بيروت - ١٩٨٧ م .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى ت (٥٤٤ هـ) إبراهيم شمس الدين ، طبع دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ٢٠٠٢ م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، تأليف أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ت (٧٧٠ هـ) الكتب العلمية بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤ م .
- معاجم غريب الحديث والاثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو ، د. السيد الشرقاوي ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، القاهرة ٢٠٠١ م .
- المعجم الكبير : لأبي القاسم الطبري ت (٣٦٠ هـ) ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مطبعة الزهراء ، ط٢ ، العراق - ١٩٨٤ م .
- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت (٣٩٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- المقتضب : صنعة أبي العباس محمد بن زيد المبرد ت (٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

- مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث) للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ت(٦٤٣هـ) ، تحقيق نور الدين عتر ، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٦ هـ .
- مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى ، د. عبد الرزاق بن خليفة الشايجي ، و د. السيد محمد السيد نوح ، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، الكويت سنة ١٣ ، العدد ٣٤ ، ١٤١٨ - ١٩٩٨ م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : للمبارك بن محمد بن عبد الكريم أبي السعادات ابن الأثير الجزري ت (٦٠٦ هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت - ١٩٧٩ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت (٩١١ هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت - لبنان ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .